



الحوكمة المؤسسية في شركات التأمين التكافلي

CORPORATE GOVERNANCE IN THE TAKAFUL INSURANCE COMPANIES

أسماء بلهتات¹ ، خالد كواش²¹ طالبة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، مخبر رأس المال البشري والأداء (الجزائر)، belhathat.asma@univ-alger3.dz² أستاذ التعليم العالي، جامعة الجزائر 3، مخبر رأس المال البشري والأداء (الجزائر)، kouache.khaled@univ-alger3.dz

تاريخ الاستلام : 2020/07/26؛ تاريخ المراجعة : 2020/09/19؛ تاريخ القبول : 2020/12/08

الملخص

تهدف هذه الورقة العلمية لتوضيح أهمية توافر بنية حوكمة متكاملة تعزز نمو وازدهار المؤسسات المالية الإسلامية، وتمكن السلطات الرقابية والإشرافية من تدقيق المنتجات والأعمال التأمينية لشركات التأمين التكافلي، وذلك بالاعتماد على أسس وضوابط الحوكمة الشرعية. ويصب هذا في اتجاه تدعيم مكانة شركات التأمين التكافلي في المنظومة المالية والإقتصادية. خصوصا بعد الفضائح المالية والانهيارات الاقتصادية التي شهدتها العالم. من هنا تجلت ضرورة وجود أنظمة رقابية فعالة ونظام حوكمة شرعية موحد للمؤسسات المالية الإسلامية عامة، وشركات التأمين التكافلي خاصة. من شأنه يساهم في تعزيز الثقة والشفافية المتعلقة بعملياتها التأمينية ويعين على إدارة مختلف مخاطرها التشغيلية، ومخاطر العجز و الإفلاس ومخاطر عدم الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية. ويعينها أيضا على لتحقيق أهدافها.

الكلمات المفتاحية : التأمين التكافلي، الحوكمة، الإفصاح، الشفافية، المعلومات المالية.

تصنيف JEL : G 22 , G 3

Abstract :

This article aims to clarify the importance of having a governance structure that promotes the growth and prosperity of Islamic financial institutions, and allows supervisory authorities to audit insurance products and actions based on the principles and laws of Shari'ah governance. This aims to strengthen the position of Takaful insurance companies in the financial and economic system.

Hence, the need for an effective supervisory system and a unified Shari'ah governance system for Islamic financial institutions and Takaful insurance companies. It contributes to strengthening the confidence and transparency linked to its insurance operations and helps to manage its various risks such as the risks of default and bankruptcy and the risks of non-compliance with Islamic Shari'ah.

Keywords: Takaful Insurance; Governance; Disclosure; Transparency; Financial Information

JEL classification : G 22 , G 3

مقدمة

ظهرت حوكمة الشركات خلال العقود الماضية، بعد الأزمات المالية التي أصابت مختلف القطاعات الاقتصادية، وما أدت إليه من تعثر مالي وحالات إفلاس أصاب الكثير من الشركات، ونتج عنها الإضرار بمصالح المساهمين والمستثمرين ومختلف الأطراف المرتبطة بهذه الشركات، فأصبح من الضروري إيجاد أسس وقواعد وقوانين تلتزم بها الشركات، ويضمن من خلالها كل طرف في الشركة حقه، وحصوله أيضاً على المعلومة الدقيقة في الوقت المناسب. من هنا برزت أهمية تطبيق معايير الحوكمة كمنهاج أمثل للمعالجة والوقاية من الأزمات وباعتبارها أيضاً وسيلة ناجعة للإصلاح المالي والإداري والأسلوب المناسب لحماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح.

إن تطبيق قواعد الحوكمة وآليات الرقابة تعتبر أكثر أهمية في المؤسسات المالية والتأمينية مقارنة بالقطاعات الأخرى وذلك للدور الذي تلعبه هذه المؤسسات في دفع عجلة التنمية. ورغم ما حققته المؤسسات المالية والتأمينية الإسلامية من نمو إلا أنه شأنها شأن المؤسسات التقليدية تعاني من العديد من المشكلات والمخاطر، إلا أنها تكون أكثر عرضة للمخاطر مقارنة بنظيرتها التجارية نظراً لخصوصية نشاطها وتميزها عنها بالبعد الشرعي، فهي ملزمة للامتثال بأحكام الشريعة الإسلامية في مختلف معاملاتها وعملياتها. هذا ما يفرض عليها تبني نظام حوكمة شرعية فعال تحت إطار الهيئات الدولية للمؤسسات المالية الإسلامية، تعول عليه لتعزيز مكانتها في النظام المالي على الصعيد المحلي والدولي.

إشكالية الدراسة: بناء على الطرح السابق نحاول من خلال هذه الدراسة الاجابة على الإشكالية التالية:

كيف تساهم معايير الحوكمة وآلياتها في دعم شركات التأمين التكافلي ؟

أهمية الدراسة: تتمثل أهمية الدراسة فيما يلي:

اكتسب موضوع تطبيق معايير الحوكمة في شركات التأمين التكافلي اهتماماً متزايداً على المستوى الدولي بسبب الأزمات المالية الكبرى التي تعرضت لها مختلف الشركات المالية في العالم، مما أدى إلى تطبيق معايير الحوكمة باعتبارها الأداة الناجعة في تخفيض المخاطر ورفع مستويات الأداء والتشجيع على الشفافية والدقة والوضوح.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى مايلي:

- ◆ التعرف على الجانب المفاهيمي والنظري للتأمين التكافلي؛
- ◆ تسليط الضوء على حوكمة شركات التأمين التكافلي؛
- ◆ إبراز معايير حوكمة شركات التأمين التكافلي وآليات إرسائها في شركات التأمين التكافلي؛
- ◆ تسليط الضوء على تجارب بعض الدول الإسلامية الرائدة في هذه الصناعة.

تقسيم الدراسة: وللإجابة على إشكالية الدراسة وتحقيق أهدافها قسمناها إلى ثلاثة محاور، الأول هو الإطار النظري للتأمين التكافلي، ثم تناولنا في المحور الثاني حوكمة شركات التأمين التكافلي، والثالث عن تجارب بعض الدول الإسلامية في حوكمة شركات التأمين التكافلي، إضافة إلى مقدمة وخاتمة.

أولاً: الأساس النظري للتأمين التكافلي:

شهد التأمين التكافلي الإسلامي نمواً ملحوظاً خلال السنوات القليلة الماضية، حيث أثبت جدارته في قيادة هذه الصناعة على أسس وقواعد شرعية صحيحة، جعلته منافس أو بديل قوي للتأمين التجاري.

1- ماهية التأمين التكافلي:

يمكننا الوقوف على أهم أساسيات للتأمين التكافلي على النحو التالي:

1-1 تعريف التأمين التكافلي ومسمياته

1-1-1 تعريف التأمين التكافلي: تعددت مفاهيم التأمين التكافلي نذكر منها:

- تعريف (مجلس الخدمات المالية الإسلامية): "هو اتفاق مجموعة من المشتركين فيما بينهم على دعم بعضهم بعضاً متعاونين في تحمل الخسارة ناتجة من مخاطر معينة، وفي ترتيبات التأمين التكافلي يساهم المشتركون بمبلغ من المال في صندوق مشترك باعتباره التزاماً بالتبرع، وتستخدم حصيلة الصندوق لمساعدة الأعضاء ضد أنواع معينة من الخسائر أو الأضرار". (مجلس الخدمات المالية الإسلامية، 2009، ص 2)

- تعريف (هيئة المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية): "هو اتفاق أشخاص يتعرضون لأخطار معينة على تلافي هذه الأضرار الناشئة عن هذه الأخطار، وذلك بدفع اشتراكات على أساس الالتزام بالتبرع، ويتكون من ذلك صندوق تأمين له حكم الشخصية الاعتبارية، وله ذمة مالية مستقلة (الصندوق) يتم منه التعويض عن الأضرار التي تلحق أحد المشتركين من جراء وقوع الأخطار المؤمن منها، وذلك طبقاً للوائح والوثائق. ويتولى إدارة هذا الصندوق هيئة مختارة من حملة الوثائق، أو تديره شركة مساهمة بأجر تقوم بإدارة أعمال التأمين واستثمار موجودات الصندوق". (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعيار الشرعي رقم 26 للتأمين الإسلامية، 2010، ص 364)

- التأمين التكافلي يقوم به أشخاص يتعرضون لنوع من المخاطر عن طريق اكتتابهم بمبالغ نقدية، ليؤدي منها التعويض لأي مكتب منهم عندما يقع عليه الخطر المؤمن منه، فإن لم تف الأقساط المحيية زبدت الجباية غالباً. وإن زاد منها شيء بعد أداء التعويضات أعيد إلى المكتتبين، أو جعل رصيماً للمستقبل". (الزرقاء، 1984، ص 42)

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول: "أن التأمين التكافلي هو اتفاق مجموعة من الأشخاص يتعرضون لأخطار معينة، على دفع اشتراك معين على سبيل التبرع، لتعويض أي مكتب منهم يقع عليه الضرر، وبذلك يتم توزيع الأخطار بينهم، وتقوم شركة التأمين التكافلي بإدارة عمليات التأمين وفق مبادئ الشريعة الإسلامية".

1-1-2 مسمياته: يطلق على التأمين الذي يتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية عدة مسميات نذكر منها ما يلي: (القضاة، 2011، الصفحات 4-5)

- **التأمين التعاوني:** وذلك لتعاون مجموع المشتركين في تعويض الأضرار الناجمة عن المخاطر المؤمن منها التي تلحق أحدهم.
- **التأمين التبادلي:** وذلك لأن مجموع المشتركين يتبادلون فيما بينهم تحمل الأضرار التي تلحق بأحدهم نتيجة حصول الخطر المؤمن منه، بالإضافة إلى أن كل عضو من هيئة المشتركين في التأمين يجمع بين صفتي المؤمن والمؤمن له.
- **التأمين التكافلي:** وهو الأحدث نسبياً، حيث شاع استخدام هذا المصطلح بعد الندوة التي حملت هذا الاسم وعقدت في الخرطوم في عام 1995، حيث يقوم هذا النوع من التأمين في جوهره على التكافل أو التبرع.
- **التأمين الإسلامي:** لذلك لأنه يتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية ويختلف في أساسه وتكييفه عن التأمين التقليدي (التجاري).

1-2 مبادئ التأمين التكافلي واختلافاته عن التأمين التقليدي:

1-2-1 مبادئ التأمين التكافلي: يحكم التأمين التكافلي مجموعة من الأحكام والضوابط والتي تشكل الأسس والمبادئ، التي يعمل وفقها سنعرضها على النحو التالي:

- **الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية:** فلا يتضمن شروطاً مخالفة لنص من الكتاب والسنة ولا تودع أموالها في البنوك الربوية، ولا تصرف تصرفات مخالفة لها، ولا يتم التأمين على المحرمات؛ (القره داغي، 2010، الصفحات 275-277)
- **التبرع وتحقيق مبدأ التعاون والتكافل بين المستأمنين:** لا بدّ حتى تكون عقود التأمين مشروعة أن تكون قائمة من حيث المبدأ على التبرع، فيتبرع المشترك بالقسط وعوائده لصندوق التأمين، (القره داغي، 2010، ص 278). ثم تقوم الشركة بالاحتفاظ بجميع أقساط التأمين المستوفاة من حملة الوثائق في صندوق التكافل، وتحقيقاً لفكرة التكافل والتعاون فيما بينهم يتم جبر أضرار المشتركين الذين يتعرضون للخسارة من هذا الصندوق. (القضاة، 2011، ص 23)
- **الفصل بين الحسابات:** ضرورة وجود حسابين منفصلين هما حسابات الشركة، وحسابات المستأمنين، لأن الشركة لا تملك أقساط التأمين في التأمين التكافلي، وهذا يوجب عليها الفصل بين أموال الشركة وبين أموال حملة الوثائق بوضع كل منها في حساب خاص بها، ليعود لكل من الحسابين ما يخصه من حقوق وواجبات واستثمارات؛ (قنطقجي، 2008، ص 55)
- **مبدأ مشاركة حملة الوثائق في إدارة عمليات التأمين:** يجب أن يتضمن النظام الأساسي لشركة التأمين التكافلي صيغة قانونية لمشاركة هيئة المشتركين عن طريق تمثيلهم في، إدارة عمليات التأمين لتمكينهم من الرقابة على شركة التأمين، وقد يكون ذلك بتشكيل مجلس خاص بهم لتمثيلهم والدفاع عن مصالحهم في مواجهة الشركة (المساهمين)، وقد يكون بضم ممثلين لهيئة المشتركين في مجلس إدارة الشركة. (حسين حامد، 2010، الصفحات 10-11).

2-2-1 اختلافات التأمين التكافلي عن التأمين التقليدي: يتشابه التأمين التقليدي والتكافلي في إجراءات العملية التأمينية، حيث يعمل على توفير الحماية للمؤمن لهم، لكنهما يختلفان في الجوهر والشكل، سنحاول الوقوف على أبرز هذه الاختلافات؛ (العبيدي، 2013، الصفحات 73-80)

- **من حيث طبيعة العقد:** التأمين التقليدي (التجاري) من عقود المعاوضات المالية الاحتمالية، أما التأمين التكافلي فهو من عقود التبرعات القائمة على الإرفاق والتعاون والتكافل.

- **من حيث الهدف:** يهدف التأمين التقليدي إلى تحقيق أكبر قدر من الربح للمساهمين وتحقيق الأمان للمستأمنين، أما التأمين التكافلي فيعمل لتحقيق الأمان والحماية من خلال التعاون بين المستأمنين على ترميم آثار المخاطر التي تصيب أيا منهم.

- **من حيث محفظة التأمين:** في التأمين التقليدي تخطط الأموال المستأمنين في وعاء واحد مع رأس مال الشركة، أما في التأمين التكافلي فيتم إنشاء حسابين منفصلين واحد للمشاركين (حملة الوثائق) والثاني حساب المساهمين.

- **من حيث استثمار الأموال:** تستثمر الأموال في التأمين التقليدي دون قيود شرعية أي بواسطة القانون، أما التأمين التكافلي فأمواله تستثمر في أوعية تتفق وأحكام الشريعة الإسلامية.

- **الفائض التأميني:** الربح في التأمين التقليدي من حق المساهمين، أما في التأمين التكافلي فالأموال المتجمعة من الفائض التأميني فهي حق للمشاركين.

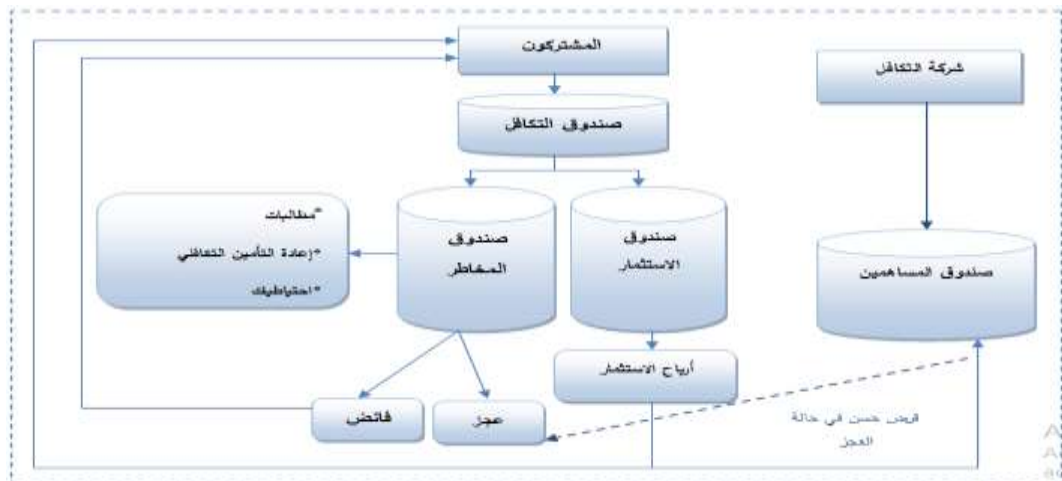
2- صيغ إدارة واستثمار أموال شركات التأمين التكافلي: تدار العمليات التأمينية والاستثمارية في شركات التأمين التكافلي وفق عدة صيغ نذكرها على التالي:

1-2 صيغة المضاربة لإدارة عمليات التأمين التكافلي:

يدخل أعضاء هيئة المشتركين "أرباب المال" في عقد مضاربة مع شركة التأمين التكافلي كمضارب، برأس مال مضاربة والممثل في الاشتراكات (أقساط التأمين) التي يتبرع بها والمتراكمة في صندوق التكافل. وذلك وفق الأساس التعاقدية الذي يعد عقداً واحداً لإدارة العملية التأمينية واستثمار أموال صندوق التكافل على أساس المضاربة الشرعية.

وتقوم شركة التكافل بوضع أقساط التأمين في صناديق، صندوق المخاطر لغرض دفع التعويضات وصندوق الإستثمار الذي تستثمر أمواله بأدوات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. وفي حالة وجود خسارة في صندوق المخاطر يقدم صندوق المساهمين قرضاً حسناً بدون فوائد يسدّد من الفوائض التأمينية اللاحقة. في نهاية السنة المالية تقوم الشركة بتوزيع أرباح الإستثمار بين الشركة والمشاركين وفق النسب المتفق عليها. أما الفائض التأميني فيوزع كله على المشتركين، ولا تأخذ منه الشركة شيئاً إلا ما يخصم لتعزيز الاحتياطات إن كان هناك حاجة لذلك. (Htay & Salman, 2013, p. 340)

الشكل 1 : صيغة المضاربة لإدارة عمليات التأمين التكافلي



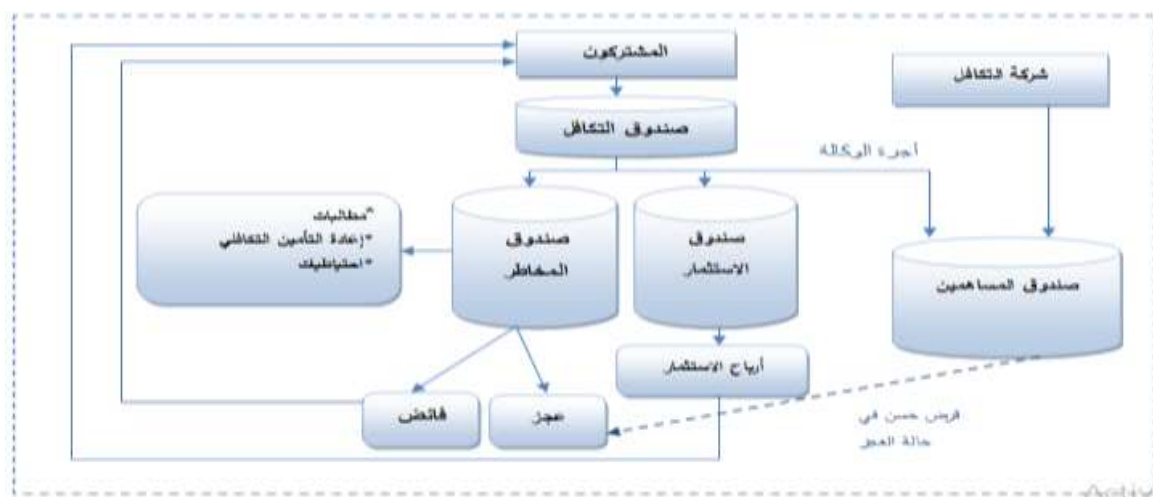
Source : (salman, Ab, & Htay, 2015, p. 11)

2-2 صيغة الوكالة لإدارة عمليات التأمين التكافلي:

تقوم شركة التكافل بدور الوكيل عن المشتركين في هذه الصيغة لإدارة صندوق التكافل، ويبقى المشتركون هم الملاك الحقيقيون لأموال هذا الصندوق، الذي تجمع فيه الاشتراكات وذلك مقابل أجرة للوكالة. توزع الشركة أموال صندوق التكافل في حسابين منفصلين، واحد لإدارة المخاطر والثاني للاستثمار حيث

تستثمر أمواله في الأصول المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة. وتعود أرباح هذه الاستثمارات للمشاركين فقط إضافة إلى الفائض إن وجد، وإن كان هناك عجز يمنح صندوق المساهمين قرض حسن (بدون فائدة) يسد من فوائض السنوات القادمة. (صوالحي و بوهدة، 2013، ص 102).

الشكل 2: صيغة الوكالة لإدارة عمليات التأمين التكافلي

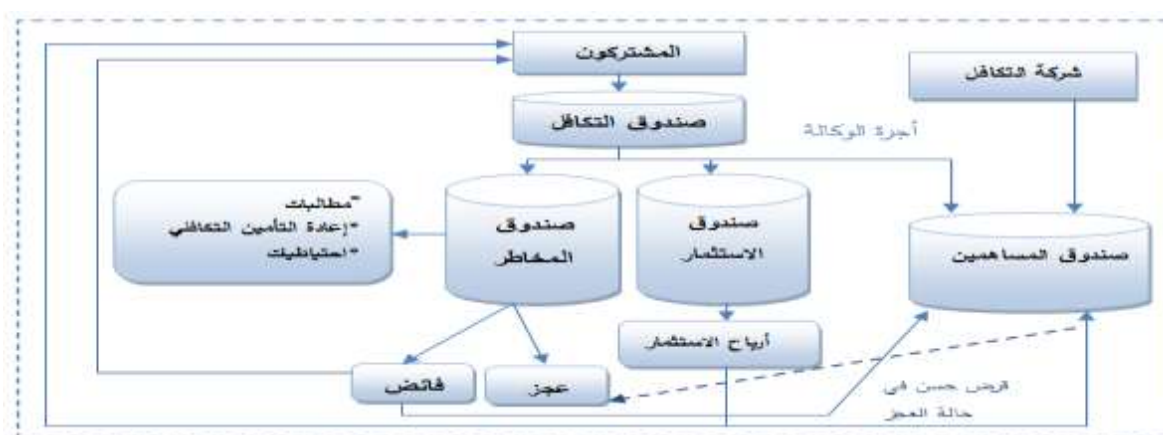


Source : (salman, Ab, & Htay, 2015, p. 11)

3-2 صيغة (الوكالة - المضاربة) لإدارة عمليات التأمين التكافلي:

يستخدم في هذه الصيغة عقد الوكالة لإدارة العملية التأمينية من قبل شركة التأمين التكافلي (الوكيل) نيابة عن المشاركين، مقابل أجرة للوكالة فتجمع الاشتراكات وتدفع المطالبات. وتقوم بدور المضارب لاستثمار أموال صندوق التكافلي بأدوات استثمارية إسلامية، وتحصل على حصة من الأرباح إن وجدت أما الخسائر فتحملها صندوق التكافل. في هذه الصيغة تحصل شركة التأمين التكافلي على حصة من الفائض التأميني في نهاية السنة المالية كحافز بعد موافقة الهيئة الشرعية للشركة. (Akhter, 2012, pp. 09-11).

الشكل 3: صيغة (الوكالة-المضاربة) لإدارة عمليات التأمين التكافلي

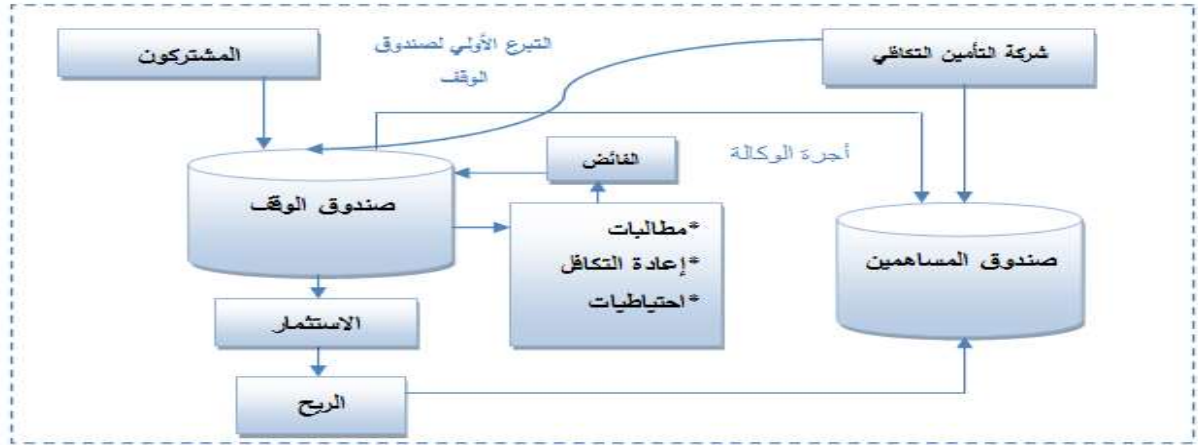


Source : (salman, Ab, & Htay, 2015, p. 11)

4-2 صيغة الوقف لإدارة عمليات التأمين التكافلي:

تنشأ شركة التأمين التكافلي صندوق الوقف فتعزل فيه جزءاً من رأس مالها يبقى وقف للمتضررين من المشاركين، وتديره الشركة فتجمع فيه تبرعات المشاركين وتدفع منه التعويضات للمتضررين منهم، وتتصرف في الفائض التأميني إن وجد إما ببقية كاحتياطي للسنوات اللاحقة أو توزيعه جزئياً أو كلياً على المشاركين. وتستحق بذلك أجرة للوكالة وتحصل أيضاً على جزء من أرباح استثمار أموال هذا الصندوق بصفتها مضارباً (عثماني، 2013، الصفحات 202-207).

الشكل 4 : صيغة الوقف لإدارة عمليات التأمين التكافلي



Source : (Abdul Hamid, Ithnain, & Abd Rahman, 2016, p. 14)

ثانيا: حوكمة شركات التأمين التكافلي:

وضعت الأحداث التي مرّ بها الاقتصاد العالمي مفهوم الحوكمة على قمة اهتمام مجتمعات الأعمال والشركات المالية الدولية، لما لها من أهمية بالغة في دفع عجلة التنمية ورفع مستوى الأداء وتخفيض درجة المخاطرة المتعلقة بالفساد المالي والإداري (النوباني و صديقي، 2016، صفحة 17).

1- ماهية حوكمة شركات التأمين التكافلي:

1-1 مفهوم حوكمة شركات التأمين التكافلي: تعددت مفاهيم حوكمة الشركات كل حسب وجهة نظره، نذكر منها مايلي:

تعريف الحوكمة لغة: هي التحكم أو الحكم، أي السيطرة على الأمور بوضع الضوابط والقيود التي تحكم العلاقات داخل المنظمات بصفة عامة. (غضبان، 2015، صفحة 16)

الحوكمة اصطلاحاً فهي: مجموعة من القوانين والقواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من ناحية، وحملة الأسهم وأصحاب المصالح أو الأطراف المرتبطة بالشركة (مثل حملة السندات، العمال الدائنين، المواطنين من ناحية أخرى). (خضر، 2012، صفحة 72)

وعرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية **OCDE**: "على أنها النظام الذي يتم من خلاله تحديد وتوزيع الحقوق والمسؤوليات بين مختلف المشاركين في الشركة، مثل مجلس الإدارة، والمديرين، والمساهمين وأصحاب المصالح الآخرين، كما أنها تبين القواعد والإجراءات لاتخاذ القرارات بخصوص شئون الشركة، وهي بهذا، توفر أيضاً الهيكل الذي يمكن من خلاله وضع أهداف الشركة، ووسائل بلوغ تلك الأهداف، ورقابة الأداء". (هليلينج و سوليفان، 2002، صفحة 3)

يعتبر مصطلح الحوكمة مصطلحاً حديثاً، يُعنى بوضع القوانين والضوابط لإدارة المنشآت بصورة رشيدة، تهدف لتحقيق المصالح وحماية الحقوق وتحقيق الشفافية والإفصاح، وهي تقوم على القواعد الأخلاقية (فرحان و قائد عبد القادر، 2014، صفحة 17). كل هذه القيم والمعايير المتعلقة بمصطلح الحوكمة تتفق وتعاليم الشريعة الإسلامية، حيث توجد هناك نصوص شرعية صريحة تقر بعملية توثيق العقود ووجوب الوفاء بها، وتحريم الغرر والجهالة، وتحريم الخيانة والغش والاحتيال، وتحريم الرشوة، وحفظ الحقوق (بوهروة و بوكروشة، 2015، صفحة 108). فالحوكمة في المنهج الإسلامي نظام متكامل في السلوك والأقوال والأفعال، وفي المعاملات والالتزامات بين الأفراد والشركات (البديري، 2017، صفحة 24). وبناء على هذا قام مجلس الخدمات المالية الإسلامية بتعريف حوكمة المؤسسات المالية من منظور إسلامي على أنها: "مجموعة الترتيبات التي تنظم تصرفات إدارة المؤسسات التي تقدم خدمات متوافقة مع الشريعة، وتجعلها متناغمة قدر الإمكان مع تطلعات جميع من له مصلحة فيها. كما ينبغي أن توفر هذه الترتيبات حوافز ملائمة لأجهزة الحوكمة مثل مجلس الإدارة وهيئة الرقابة الشرعية لتحقيق أصحاب المصلحة، وتسهيل عملية الرقابة الفعلية، وتشجع المؤسسات المالية الإسلامية على استخدام الموارد بكفاءة أعلى، والالتزام بقواعد ومبادئ الشريعة" (الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية، 2013، صفحة 758). ما يمكن قوله أن تعريف حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية لا يختلف عن نظيرتها إلا في البعد الشرعي الذي تفتقر إليه المؤسسات المالية التقليدية.

وعرفت أيضاً بأنها "مجموع مبادئ الشريعة الإسلامية التي تضبط وتنظم العلاقات بين المساهمين وبين إدارة المؤسسة بما يحقق كفاءة الأداء، وحفظ الحقوق، وتسمح للمساهمين بالرقابة وتقييم الأداء". (أبو هريبد، 2013، صفحة 4)

وعرفت أيضاً بأنها: "النظام الذي يتم بواسطته توجيه المؤسسات المالية والرقابة عليها بحيث يتم فيها تحديد المسؤوليات لجميع الأطراف المشاركة وبما فيها الهيئات الشرعية، وصولاً لتحقيق العدالة والنزاهة والشفافية والاستقلالية بين الإدارة والمساهمين والعاملين فيها، وذوي العلاقات والمصالح، بالإضافة إلى وجود قنوات واضحة لتحقيق أهداف المؤسسة وتحقيق الرقابة على الأداء وتوفير نظام جزاءات واضح متفق مع أحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها". (النوباني و صديقي، 2016، صفحة 17)

وتم تعريفها أيضاً بأنها: "هي مجموعة الضوابط التي تنظم العلاقة بين حملة الأسهم، ومجلس المدراء، والإدارة التنفيذية، والمشاركين بما يحفظ مصالحهم بطريقة عادلة في إطار الشفافية، والمسؤولية والاستقلالية، والمبادئ الشرعية والقيم المهنية". (صوالحي، 2015، صفحة 4)

من خلال ما سبق أن يمكننا القول أن حوكمة شركات التأمين التكافلي هي: "مجموعة الترتيبات والضوابط التي تعمل على ضبط العلاقة بين أطراف شركة التأمين التكافلي من حملة الأسهم، حملة الوثائق، مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية، بما يحقق كفاءة الأداء ويحفظ الحقوق والمصالح في إطار مبادئ الشريعة الغراء".

1-2 أسس حوكمة شركات التأمين التكافلي:

في النظام الذي يتم بواسطته توجيه الشركات المالية الإسلامية والرقابة عليها بحيث يتم فيها تحديد المسؤوليات لجميع الأطراف المشاركة وبما فيها الهيئات الشرعية، وصولاً لتحقيق العدالة والنزاهة والشفافية والاستقلالية بين الإدارة والمساهمين والعاملين فيها، وذوي العلاقات والمصالح، بالإضافة إلى وجود قنوات واضحة لتحقيق أهداف الشركة وتحقيق الرقابة على الأداء وتوفير نظام جزاءات واضح متفق مع أحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها.

– **العدل**: يعتبر مطلب العدل أكبر الأسس والقواعد التي يقوم عليها النظام الإسلامي (العقود الشرعية) حيث تعود إليه كل الشروط العامة والفرعية للحكم التي ذكرها علماء السياسة الشرعية. وذلك ما نجده في آيات عديدة من القرآن الكريم، منها قول الله عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ﴾ (سورة النساء، الآية 135). حيث أن العدل والمساواة من أعظم الأسس التي تحكم بين الناس. فهذا المبدأ يضمن لأصحاب المصالح في المؤسسة المالية الإسلامية حقوقهم وضمان تحقيق الرضا لهم. كما يعكس دعم الاتجاه للتطور والإبداع والعمل المشترك والتحسين المستمر. (النوباني و صديقي، 2016، صفحة 35)

– **الشورى**: لا يمكن للحاكم في المنظور الإسلامي أن يستكمل صفة العدل، وأن يجعلها خصلة يتصف بها نظام حكمه كله، إلا إذا كان قائماً على أساس الشورى، فالإنسان مهما اتصف بصفات الكمال تفوته جوانب أساسية من مدارك العدل لا يدركها إلا برأي غيره، وهذا ما ينطبق أيضاً على الوحدات الجزئية من مؤسسات أيا كان نوعها، فالتشاور وأخذ آراء جميع الأطراف التي لها تأثير على المؤسسة يساهم في إحداث جو من التعاون والتفاهم يعمل على حل المشاكل بطرق ودية تساهم في إرضاء جميع الأطراف ذات المصلحة. (بورمة، 2017، صفحة 137)

– **المسؤولية**: ويقصد بها تحديد المسؤوليات بدقة من أجل الأداء الفعال وعدم اختلاط الوظائف التي تعود على المؤسسة بالسلب، حيث يهدف هذا المبدأ إلى تحديد مسؤوليات وواجبات كل طرف من الأطراف ذات العلاقة بإطار الحوكمة لدى المؤسسة بما يضمن تحمل المسؤولية. والمسؤولية في المنهج الإسلامي مسؤولية مزدوجة بين المنظمة وأصحاب المصالح وبين المنظمة والخالق سبحانه. (الناهض و صوالحي، 2017، صفحة 16).

– **المساءلة**: تعني المساءلة ضرورة محاسبة كل مسؤول عن التزامته، فهي تخلق نظاماً للمراقبة والتدقيق وذلك يجعل كل فرد مسؤولاً عن أفعاله (Samza, Bilal, 2019, p. 172) ويربط مدى الوفاء بها بنظام للجزاء، في صورة إثابة المجد وتوقيع المقصر من خلال ضبط الأنظمة الداخلية، وقد وضعت الشريعة في تنظيمها لعقود المعاملات أسس المحاسبة لكل طرف من أطراف العقد يعتمد على مدى التزامه بأداء ما عليه من واجبات في العقد، وقررت عقوبات حاسمة لمن يخل بهذه الالتزامات. (بورقة، 2010، صفحة 96)

– **الشفافية**: ويقصد بها وضوح العلاقة بين الأطراف المكونة للمؤسسة من حيث الحقوق والواجبات والمسؤوليات، مع الكشف والإفصاح عن جميع البيانات المطلوبة ورفعها للجهات ذات العلاقة. حيث يهدف هذا المبدأ إلى التأكد من أن الإفصاح يتم في وقته وبدقة شاملاً لكل الوثائق المتعلقة بالمؤسسة. (الناهض و صوالحي، 2017، صفحة 17)

1-3 أهداف حوكمة شركات التأمين التكافلي:

تهدف شركة التأمين التكافلي من خلال تطبيق معايير الحوكمة إلى مايلي: (صوالحي، 2015، صفحة 5)

- تفعيل وتوسيع دور مجلس المدراء في المراقبة والإشراف؛
- وضع آليات دقيقة في تحديد المخاطر، وتحليلها، وقياسها، والحد منها؛
- تعزيز ثقة المشتركين في شركة التكافل؛
- التقليل من مشكلة الوكالة المتمثل في تعارض المصالح بين أطراف العملية التأمينية؛
- لمطابقة مع المعايير المحلية والعالمية في المحاسبة والتدقيق، وإعداد التقارير؛

- التوافق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

2- معايير حوكمة شركات التأمين التكافلي:

أصدرت المنظمات الدولية معايير حوكمة الشركات، منها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وبنك التسويات الدولية ممثلاً في لجنة بازل، وقامت الهيئات المالية الإسلامية بإصدار مجموعة من المعايير لحوكمة الشركات لاختلاف عما قدمته المؤسسات الدولية إلا أنها راعت خصوصية مؤسساتها واهتمت بالبعد الشرعي، سنقف عند هذه المعايير على النحو التالي:

2-1 معايير الحوكمة الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية:

إن مجلس الخدمات المالية الإسلامية في سعيه الرامي إلى دعم تطوير خدمات مالية إسلامية احترازية وشفافة من خلال إصدار معايير عالمية جديدة و/أو تبني المعايير العالمية الحالية غير المتعارضة مع أحكام الشريعة ومبادئها يطلع بدور فعال وتكميلي لذلك الدور الذي يمارسه الاتحاد الدولي مراقبي التأمين غير إصدار معايير إحترازية وإشرافية للتكافل/إعادة التكافل، وذلك من أجل تعزيز سلامة واستقرار النظام المالي بأكمله وحماية مصالح المستهلكين. ويستند هذا المعيار إلى التوصيات الواردة في الدراسة المعنونة بـ "قضايا متعلقة بتنظيم التكافل (التأمين الإسلامي) والإشراف عليه المعدة من قبل مجموعة العمل المشتركة التي أنشأها كل من مجلس الخدمات المالية الإسلامية والاتحاد الدولي لمراقبي التأمين في عام 2005. وقد تم عرض فيها أربعة محاور رئيسية هي كالآتي:

- الضبط المؤسسي؛
- التنظيم المالي والاحترازي،
- الشفافية، ورفع التقارير، وسلوكيات السوق؛
- عملية المراجعة الرقابية.

المعايير التي أصدرت لحد الآن هي المعيار رقم 8 والمعيار رقم 9 والمعيار رقم 10 والمعيار رقم 11 والمعيار رقم 14 والمعيار رقم 18، تم التركيز فيها على المتطلبات الواجب تطبيقها على (شركات التأمين التكافلي/ شركات إعادة التأمين التكافلي)، فهي تنص على الضبط المؤسسي الرشيد، والتنظيم المالي والاحترازي، والشفافية والإفصاح، وسلوكيات العمل، وعملية المراجعة الرقابية. بالإضافة إلى المعيار رقم 20 الذي يقصد به توجيه الرقابة على مستوى شركات التأمين التكافلي/ إعادة التأمين التكافلي، فهو يعمل من أجل حماية مصالح الأطراف المتعاقدة مع شركات التأمين التكافلي والاستقرار طويل الأجل لنظام التكافل. (مجلس الخدمات المالية الإسلامية I، 2018، الصفحات 4-5)

2-2 المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للشركات المالية الإسلامية:

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للشركات المالية الإسلامية (البحرين) 94 معياراً حتى سنة 2017 منها المعيار رقم 26 الخاص بالتأمين الإسلامي ومعيار خاص بإعادة التأمين الإسلامي و 7 معايير للحوكمة. وقد أصدرت هذه المعايير من أجل إنشاء هيكل فاعل لضمان إلزام المؤسسة المالية الإسلامية في مختلف معاملاتها وعملياتها بأحكام الشريعة الإسلامية، حيث يتيح هذا الهيكل تفعيل الأدوار المنوطة بكل من مجلس الإدارة والإدارة وهيئة الرقابة الشرعية والمراجعون الداخليون والخارجيون. وتهدف أيضاً لتحقيق المعاملة العادلة لحاملي الأسهم ومختلف الأطراف ذوي العلاقة المهمة بالمؤسسة. فهي ملزمة بالإفصاح وتقديم المعلومات المالية وغير المالية التي تتيح لهم اتخاذ القرارات السليمة في المعاملات معها. ويلزم هذا المعيار أيضاً مجلس الإدارة بتحديد مستويات المخاطرة التي تستطيع المؤسسة تحملها، وإيجاد النظم والسياسات اللازمة للحد منها. وينبغي على المؤسسة أيضاً تبني سياسات وإجراءات وممارسات تركز الالتزام بالقواعد الأخلاقية السليمة. (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2015، الصفحات 1120-1133)

اعتمدت هذه المعايير من قبل مجموعة من البنوك المركزية والسلطات الإشرافية والرقابية والشركات المالية من بيوت الخبرة في أكثر من 45 دولة حول العالم، وقد حققت هذه المعايير درجة متقدمة من التجانس في الشركات المالية الإسلامية في كافة الأسواق المالية الرئيسية حول العالم.

3- متطلبات الحوكمة في شركات التأمين التكافلي:

الحوكمة في الشركات المالية الإسلامية هي عبارة عن نظم توجه وتراقب وتضبط العلاقات بين مختلف الأطراف الأساسية التي تؤثر في أداء الشركة، هذا بالإضافة للبعد الشرعي أو كما تسمى بالحوكمة الشرعية والتي تعني مدى التزام الشركات المالية الإسلامية بأحكام الشريعة الإسلامية.

3-1 هيئة الرقابة الشرعية: إن ظهور المؤسسات المالية الإسلامية وإعلانها للجمهور تفيدها بالتعامل وفق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية الغراء فرض عليها إنشاء رقابة شرعية تبين لها الضوابط الشرعية وتشرف على أعمالها، وهذه الرقابة الشرعية المشرفة على المؤسسات المالية الإسلامية لم تكن شيئاً جديداً فرضه الواقع، بل هو إحياء وامتداد لنظام الحسبة الإسلامي الذي كان مطبقاً في بداية الدولة الإسلامية. و تعرف الرقابة الشرعية بأنها: " هي متابعة وفحص وتحليل كافة الأعمال والتصرفات والسلوكيات التي يقوم بها الأفراد والجماعات والمؤسسات والوحدات وغيرها للتأكد من أنها تتم وفقاً لأحكام وقواعد الشريعة الإسلامية، وذلك باستخدام الوسائل والأساليب الملائمة للمشروعة، وبيان المخالفات والأخطاء وتصويبها فوراً، وتقديم التقارير إلى الجهات المعنية متضمنة الملاحظات

والنصائح والإرشادات، وطرق التطوير إلى الأفضل" (داوود، 1996، صفحة 15). إذن تستهدف الرقابة الشرعية التأكد من مدى التزام المؤسسة المالية الإسلامية بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في كافة أعمالها وعملياتها، ويكون ذلك من قبل جهاز الهيئة الشرعية التي تقوم بوظيفتي الإفتاء والرقابة معاً، إذ أن الهيئة الشرعية تملك وضع المعايير من جهة (الإفتاء) والتأكد من تطبيقها بعد ذلك من جهة التدقيق والرقابة (الخليفي، 2005، صفحة 302). وتعرف هيئة الرقابة الشرعية: "جهاز مستقل من الفقهاء المتخصصين في فقه المعاملات، ويجوز أن يكون أحد الأعضاء من المتخصصين في المجال المصرفي والمالي، وله إلمام بفقه المعاملات المالية". وتتكون هيئة الرقابة الشرعية من جهاز الإفتاء وجهاز للرقابة وأمانة السر. وتكمن أهمية هذه الهيئات الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية في كونها تقوم بوظيفة تبليغ الشريعة وصيانة تطبيقاتها المالية في الواقع، ومن ثم وقاية المجتمع الاقتصادي من الأضرار الجسيمة المترتبة على شيوع المعاملات المالية المحرمة شرعاً (زبدان، 2009، الصفحات 12-13). يمكن القول أن عمل هيئة الرقابة الشرعية على شركات التكافل يكون في وضع الضوابط والمعايير الشرعية التي تحكم أعمال المؤسسة ونشاطاتها، وفحص أعمالها وتدقيقها وفق هذه الضوابط والمعايير. فالهيئة ملزمة بتحقيق أن جميع معاملات شركة التكافل تخضع للأحكام الشرعية. وتسهم أيضاً في إيجاد وتطوير الصيغ والعقود ونماذج التكافل. وهي ملزمة بتدقيق وثائق التأمين التي تصدرها الشركة للتحقق من مشروعيتها وخلوها من المحظورات الشرعية. وإبداء الرأي فيما يخص الأنظمة والتطبيقات والاتفاقيات والقوائم المالية وكذا توجيه وتدريب الكادر البشري. وتعمل أيضاً على تعزيز ثقة الجمهور المتعامل مع هذه الشركة، ونشر الفكر التأميني من خلال البحوث والكتب التي تصدرها عن التأمين التكافلي. وتتابع عملية صرف الأموال التي تقرر صرفها في وجوه الخير والبر بمقتضى الفتاوى الصادرة عنها (شندي، 2019، صفحة 1).

3-2 التدقيق الشرعي الداخلي: يعد التدقيق الشرعي الداخلي من أهم مكونات الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية، حيث يقع على عاتقه بشكل رئيس مدى التزام المؤسسة بالفتاوى والقرارات الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية، ويجب أن تكون هذه الدائرة أو الوحدة في مستوى إداري وتنظيمي يضمن عملها باستقلالية، وأن يكون كادرها الوظيفي مؤهلاً ومدرّباً بحيث يضمن موضوعية تأدية المهام (عطية، 2017، صفحة 17). ويعرف التدقيق الشرعي الداخلي بأنه: "نشاط تأكيد، استشاري، موضوعي، مستقل، داخل المنشأة، مصمم لمراقبة وتحسين إنجاز أهداف المنشأة. من خلال التحقق من اتباع المؤسسة للضوابط والأحكام الصادرة من قبل الهيئة الشرعية، وكذلك السياسات والخطط والإجراءات اللازمة لتنفيذ المنتجات الشرعية، واقتراح التحسينات اللازم إدخالها حتى تصل إلى المؤسسة إلى درجة الامتثال الشرعي الأمثل" (عيسى، 2017، صفحة 86). إذن فعمليات التدقيق الشرعي الداخلي تهدف إلى التحقق المباشر من مدى التزام شركة التكافل بقرارات هيئة الرقابة الشرعية. وذلك من خلال تأكيدها من فصل الحسابات (حملة الوثائق، حملة الأسهم)، وتأكيدها أيضاً من الأساس التعاقدي القائم بين الشركة والمشاركين فيما يتعلق بإدارة عمليات التأمين واستثمار أموال صندوق المشاركين. وكذا الفائض التأميني المحقق فهو يعود للمشاركين وحدهم. أيضاً طبيعة الخطر المؤمن منه كونه محتمل الوقوع وليس بمحض إرادة المشترك. وفيما يتعلق بالشركة فهي ملزمة بتحمل مصاريفها الخاصة، و تطبيق قرارات هيئة رقابتها الشرعية فيما يتعلق باتفاقيات إعادة التأمين، التأكد من أن أقساط إعادة التأمين والتعويضات تختص به صندوق حملة الوثائق، وكذا امتناع شركة التكافل عن دفع الفوائد الربوية لشركات التأمين التقليدي (مشعل و حجل، 2013، صفحة 33).

3-3 التدقيق الشرعي الخارجي: أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار متعلق بالمراجعة والذي يقصد به " التدقيق الشرعي الخارجي"، والذي يعتبر جزء من مهام الرقابة الخارجية، والذي تم تعريفه بأنه "عملية يقوم بها شخص مؤهل مستقل (المدقق) تتضمن فحص أعمال المؤسسة المالية الإسلامية والعقود المبرمة بهدف إعطاء رأي عن مدى التزام الإدارة بالضوابط والتوصيات والفتاوى الشرعية الصادرة عن الهيئة المستشار الشرعي للمؤسسة والالتزام بالمعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (جاسر، 2009، صفحة 15). وتقع على وحدات التدقيق الشرعي الخارجي مسؤولية تشكيل استنتاج متسق حول امتثال المؤسسات المالية الإسلامية لأحكام الشريعة في معاملاتها اليومية. وذلك من خلال التزام شركة التكافل بالضوابط والفتاوى الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية واللوائح الصادرة عن الجهات الإشرافية للتأمين التكافلي. وكذا التحقق من الفعالية التشغيلية للضوابط على المعاملات والعقود ومختلف الخدمات التي تقدمها شركات التكافل بما يتوافق مع أحكام الشريعة (Kabati, 2017, pp. 474-477).

3-4 هيئة الرقابة الشرعية العليا: وتعرف بأنها هيئة مستقلة من الفقهاء المتخصصين من الفقه التجاري (الإسلامي) يشغله الخبراء في الأعمال المصرفية الإسلامية والتمويل والقانون والمحاسبة وما إلى ذلك، ويقدم التوجيه والمشورة في الأمور الشرعية في ظل إشراف محدود، يتم تعيينها في بلد معين أو ولاية محددة لتوفير التوحيد والانسجام في المنتجات والممارسات داخل المؤسسات المالية الإسلامية، من خلال الفتوى والأحكام المطبقة على قاعدة عريضة بدلاً من مؤسسة واحدة. (آل محمود و الشيخ، 2018، صفحة 5) وتقع على عاتق هيئة الرقابة الشرعية العليا مهمة إصدار الفتاوى في ميدان التأمين التكافلي والاستثمار من حيث توافق المعاملات المتعلقة بها مع أحكام الشريعة الإسلامية وتكون هذه الفتاوى ملزمة للشركات ولجان الرقابة الشرعية فيها، وتقوم أيضاً بالإشراف العام والرقابة الشرعية الشاملة على أعمال لجان الرقابة الشرعية المشكلة في الشركات، إضافة إلى التنسيق بين الآراء الشرعية التي تصدر عن لجان الرقابة الشرعية، وتحسم الخلافات التي قد تنشأ بين لجان الرقابة الشرعية ومجالس إدارة الشركات، تعتمد المعايير الشرعية التي يجب على لجان الرقابة الشرعية الالتزام بها في ممارستها لأعمالها. وتحدد أيضاً مجالات التأمين الشرعية التي يجوز لشركات التأمين التكافلي ممارستها، كما تراجع الأنظمة الأساسية لشركات التأمين التكافلي للتأكد من

أما مقبولة شرعاً، وأخيراً تجمع الفتاوى والآراء الفقهية المتعلقة بأعمال التأمين التكافلي والاستثمار المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وتبويبها وشرحها ومن ثم توزيعها على شركات التأمين التكافلي كمرجع شرعي يمكن الاعتماد عليه (مشعل ع، 2016، الصفحات 26-27).

هناك العديد من الدول التي حولت نظامها المالي إلى نظام مالي إسلامي مثل السودان وباكستان وقامت بصياغة القوانين التي تنص على وجوب تعيين هيئة عليا للرقابة الشرعية عامة تشرف وتراقب أعمال المؤسسات المالية الإسلامية في الدولة. في حين قامت بعض الدول الأخرى بإصدار قوانين خاصة بالنظام المالي الإسلامي يعمل بالموازاة مع النظام التقليدي، مثل الأردن، تركيا، ماليزيا، الإمارات. وتتسم العلاقة بين المؤسسات المالية الإسلامية مع البنك المركزي في هذه الدول بالوضوح وينظمها الإطار رقابي وقانوني.

ثالثاً: تجارب حوكمة الشركات التأمين التكافلي في بعض الدول الإسلامية

1- تجربة ماليزيا:

عقب الأزمة الآسيوية لسنة 1997، أنشأت ماليزيا لجنة للمالية تعمل على إيجاد منهج شامل من شأنه تطبيق الحوكمة الجيدة في شركات ماليزيا، وقد أصدر أول قانون لحوكمة الشركات في مارس سنة 2000، وأدخلت عليه بعض التعديلات سنة 2007 بهدف تعزيز مسؤوليات مجلس الإدارة ولجنة التدقيق الداخلي (1, p. 2011, Securities commission malaysia). وفي سنة 2012 تم إصدار قانون جديد لحوكمة الشركات يؤكد فيه على دور مجلس الإدارة ومختلف لجانه لتحقيق الكفاءة والفعالية المؤسسية، من خلال وضع تدابير استراتيجية تهدف إلى تعزيز الضبط الذاتي في الشركة (Baharudin & Marimuthu, 2019, p. 84). ويكون ذلك بتبني مبادئ الحوكمة وجعلها جزء لا يتجزء من عملياتها ومعاملاتها التجارية. وكذا الوقوف على سياساتها لإدارة المخاطر ونظام ضوابطها الداخلية (4, p. 2017, Naimi, Nor, & Suhaimi). وفي سنة 2017 أطلقت هيئة الأوراق المالية في 26 أبريل إطار جديد لحوكمة الشركات من أجل تحسين ممارساتها في الشركات الماليزية. تعتمد فيها على استراتيجية مختلفة من خلال تطبيق منهج الفهم، التطبيق، والإبلاغ بدل طريقة الإمتثال والتوضيح المستخدمة في قانون حوكمة الشركات لسنة 2012، يسمح القانون الجديد بمرونة أكبر في تنفيذ هذه الممارسات (Baharudin & Marimuthu, 2019, p. 88).

لهذا اهتمت الحكومة الماليزية بتطوير آليات الحوكمة وأنظمتها وبنيتها التحتية القانونية والتشريعية والمؤسسية، فأصدرت مجموعة من التشريعات التي تضمن تطبيق الحوكمة الرشيدة لجهازها المالي، رغبة منها في دمجها في المنظومة المالية العالمية بما فيها التأمين التكافلي. وجاءت مجموعة القوانين والقواعد لتنظيم ورقابة ومراجعة الأعمال بما يضمن الاستقرار المالي ويساهم في ضمان كفاءة العمل وتقليل المخاطر وحماية حقوق أصحاب المصالح.

تطوير الحوكمة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية في ماليزيا يستند على شمول المؤسسات المالية الدولية في ماليزيا، بقوانين وأحكام الاستثمار الحكومي 1983، قانون التكافل وإعادة التكافل 1984 (TA)، وقانون تنمية المؤسسات المالية لسنة 2002، وقانون مناهضة تبييض الأموال وقانون أنظمة المدفوعات وقانون جدولة أعمال البورصة (عبد الكريم الخناق، 2012، ص ص 83-85). إضافة إلى السلطات القانونية والإشرافية أهمها البنك المركزي الماليزي والذي بدوره أعد إطار عمل للحوكمة الشرعية من أجل تعزيز دور المجلس الإداري وهيئة الرقابة الشرعية والفريق الإداري للمؤسسة فيما يتعلق بالقضايا الشرعية، ويشمل ذلك تحسين الدور الذي تمارسه الأجهزة المفصلية الأخرى التي تقع على عاتقها مسؤولية تنفيذ الواجبات المتعلقة بالالتزام الشرعي وممارسة الأنشطة البحثية من أجل بيئة تشغيلية ملتزمة بأحكام الشريعة الإسلامية (بوهروا و بوكروشة، 2015، صفحة 111). إضافة إلى هيئة الأوراق المالية ومركز الإفشاء الشرعي وسوق البورصة الماليزي، واعتمد في تطبيق نظام الحوكمة للجهاز المالي على المعايير الدولية من خلال مجلس المعايير المحاسبية الماليزية، وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ووكالة التصنيف الدولية والمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية ومجلس الخدمات المالية الإسلامية. وتطبق الحوكمة الشرعية في سوق التكافل الماليزي حوالي 20 شركة تكافل وإعادة التكافل لسنة 2017 أي ما يعادل حوالي 9 مليار دولار أمريكي كإجمالي أصول لهذا السوق، واحتلت بذلك المرتبة الثالثة عالمياً بعد المملكة العربية السعودية وإيران فقد قدرت موجودات التكافل في الأسواق العالمية بحوالي 46 مليار دولار أمريكي لنفس السنة، بوجود 324 شركة تكافل وإعادة التكافل موزعة عبر العالم.

2- تجربة المملكة العربية السعودية:

مرت حوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية بعدة مراحل انتهت بصدر لائحة حوكمة الشركات في نوفمبر 2006، أول هذه المراحل قرار أصدرته وزارة التجارة في سنة 1994 يتعلق بتشكيل لجنة مراجعة في كل شركة مساهمة، ويتم تحديد قواعد اختيار أعضائها ومدة عضويتها وطريقة عملها بقرار من الجمعية العامة للشركة. حيث تعد هذه الأخيرة من الدعائم الرئيسية لنظام حوكمة الشركات، ومن أهم الأدوات في رقابة الشركات وتحسين أدائها. وفي سنة 2003 أنشأت هيئة السوق المالية والتي تعمل على إصدار اللوائح والقواعد والتعليمات اللازمة لتوفير المناخ الملائم للاستثمار وزيادة الثقة فيه وحماية المستثمرين والتأكد من الإفصاح الملائم عن المعلومات المالية. وفي سنة 2006 أصدرت هيئة السوق المالية لائحة حوكمة الشركات تحتوي على خمسة أبواب رئيسية تتضمن أحكاماً تمهيدية حقوق المساهمين والجمعية العامة، الإفصاح والشفافية، مجلس الإدارة، أحكام ختامية (أسعد، 2015، الصفحات 26-27). وأدخلت هيئة

السوق المالية عدة تعديلات بإصدارها مجموعة من القرارات أولها سنة 2008 تخص لجنة المراجعة، وفي سنة 2010 قرار متعلق بلجنة الترشيدات والمكافآت وسنة 2011 قرار يخص الرقابة الداخلية. وفي سنة 2012 قرار آخر متعلق ب تمكين المساهمين ومعايير العضوية في مجلس الإدارة (جزر، 2016)، الصفحات 296-297). ولضمان تقديم خدمات تأمينية جيدة من طرف شركات التأمين التعاوني السعودية ينبغي تفعيل أنظمة الرقابة والإشراف وحوكمة شركات، ويكون ذلك تحت إشراف مجموعة من المؤسسات الحكومية على رأسها مؤسسة النقد العربي السعودي والذي يختص بمراقبة شركات التأمين التعاوني من خلال إعدادة للوائح التنفيذية لنظام التأمين، وتنظيم إنشاء شركات التأمين وإعادة التأمين والإشراف على الجوانب الفنية لأعمال التأمين وتنظيم مراقبة شركات التأمين التعاوني. وحاليا تقوم مهمة الإشراف والرقابة على قطاع التأمين إدارة مراقبة التأمين وهي إدارة مستقلة ومتكاملة ضمن المؤسسة منذ سنة 2008، فهي تعمل على حماية المؤمن لهم وتعزيز اشفاافية السوق وتطوير نموه من خلال ابتكار الأدوات الكفيلة ذلك. وتهدف أيضا لضمان استقرار هذا القطاع من أجل جذب الاستثمارات إليه (المعهد المالي، 2016، الصفحات 93-106). وقد أصدرت مؤسسة النقد العربي لائحة لحوكمة شركات التأمين وإعادة التأمين سنة 2015 تهدف إلى إيجاد معايير عالية لحوكمة الشركات في سوق التأمين وفق أفضل الممارسات الدولية المتعارف عليها (مؤسسة النقد العربي السعودي، 2015، صفحة 03). ومن الجهات الإشرافية أيضا على القطاع مجلس الضمان الصحي التعاوني، وهيئة السوق المالية وهيئة العالمية الاستثمار. وتطبق حوكمة الشركات حوالي 33 شركة تأمين تعاوني سنة 2018. بإجمالي أقساط تأمين المكتتب بها يقدر ب 35 مليار ريال سعودي في نفس السنة. وتصنف كأكبر سوق للتأمين التعاوني في العالم حيث تسهم بحوالي 38% في السوق العالمي (مؤسسة النقد العربي السعودي، تقرير سوق التأمين السعودي، 2018، صفحة 5).

3- تجربة قطر:

أولى المشرع القطري أهمية بالغة لموضوع الحوكمة فقام بتنظيمها قانونيا منذ سنة 2007، بإصدار قرار عن هيئة الأسواق المالية القطرية والتي تعنى بإعداد وإصدار النظم والقرارات المتعلقة بالحوكمة للشركات المدرجة في السوق المالي. وفي سنة 2012 قدم قرار آخر يتعلق بتولي مصرف قطر المركزي وضع الضوابط والتعليمات والإرشادات الخاصة بحوكمة الشركات الخاضعة لإشرافه. وعلى هذا الأساس قدم المصرف مبادئ لحوكمة البنوك سنة 2015 موجه إلى جميع البنوك والمؤسسات المالية العاملة في البلد (مرعي، 2017، الصفحات 13-15)، وفي سنة 2016 أصدرت هيئة الأسواق المالية نظاما جديداً لحوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية (هيئة قطر للأسواق المالية، 2017، صفحة 5)، وفي نفس السنة أصدر مصرف قطر المركزي تعليمات تنفيذية للتأمين ومبادئ حوكمة شركات التأمين، يعمل وفق مبادئ الشفافية، تحمل المسؤولية، العدالة المساواة وتطبيقاً لمبدأ الإفصاح الشامل بغية تحقيق أعلى معايير الإفصاح والشفافية وتحقيق المصلحة العامة، ومصلحة الشركة ومساهميها وأصحاب المصالح فيها بصورة مستمرة (مصرف قطر المركزي، 2017، صفحة 5). وتطبق هذه التعليمات في السوق القطرية التأمينية مختلف شركات التأمين كانت تقليدية وتكافلية، وعلى غرار مصرف قطر المركزي تتبع شركات التكافل عدة جهات رقابية وإشرافية تعمل على تطبيق تعليماتها وإرشاداتها حتى تضمن التطبيق السليم لحوكمة الشركات من بينها هيئة الأسواق المالية ووزارة الاقتصاد والتجارة، والجهات الرقابية والإشرافية ذات صلة بطبيعة عمل التأمين التكافلي بالإضافة إلى هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (الشركة الإسلامية القطرية للتأمين، 2019، صفحة 6). وتطبق هذه التعليمات حوالي 5 شركات للتأمين التكافلي الوطنية العاملة تحت إشراف مصرف قطر المركزي، وقد بلغت موجودات حملة الوثائق فيها لسنة 2017 حوالي 1.814 مليون ريال قطري، مقارنة ب 1.798 مليون ريال قطري لسنة 2016 بنسبة نمو 0.9%، مشكلة بذلك ما نسبته تقريبا 4% من إجمالي موجودات شركات التأمين الوطنية في قطر. أما اشتراكات حملة وثائق التأمين في شركات التأمين التكافلي لسنة 2017 فعرفت تراجعاً بسيطاً بمعدل 0.3% عن عام 2016، حيث بلغت 1197 مليون ريال. وأما عن الفائض التأميني فقد حققت جميع شركات التأمين التكافلي فوائض تأمينية لسنة 2017، بلغت في مجملها حوالي 46 مليون ريال قطري (بيت المشورة للاستشارات المالية، 2017، الصفحات 39-42).

4- تجربة باكستان:

اللجنة الأولى لحوكمة الشركات في باكستان كانت في المؤتمر الخامس للمحاسبين والقانونيين في ديسمبر 1998، فهي خطوة جد مناسبة لضمان تطور قطاع الشركات عن طريق مهنة المحاسبة وقد شكلت لجنة تتألف من ممثل عن معهد المحاسبين والقانونيين وممثل عن محاسبو التكاليف والإدارة وممثل عن لجنة الأوراق المالية والبورصات وعملت هذه اللجنة على دراسة وتقديم توصيات لتطوير مدونة لأفضل الممارسات في الجوانب المالية وأيضا على تحديد القضايا الرئيسية لمراعاة البيئة الاقتصادية والمؤسسية، ومحاولة تطوير ممارسات حوكمة الشركات. وبعد عدة محاولات أصدرت اللجنة المسودة الأولى سنة 2000 لمدونة حوكمة الشركات، وبعد عدة تنقيحات وتعديلات أدخلت عليها أصدرت سنة 2002 لائحة حوكمة الشركات في نسختها الأولى. وتم تقديمها إلى جميع البورصات داخل البلد لتدخل حيز التنفيذ داخل الشركات الباكستانية. وفي سنة 2006 أنشأ المعهد الباكستاني لحوكمة الشركات والذي يلعب دوراً هاماً في تعليم وتعزيز ممارسات حوكمة الشركات. وفي سنة 2012 أصدرت مدونة جديدة لمبادئ حوكمة الشركات بعد عدة تغيرات وتعديلات كانت موجهة لقطاع الشركات العالمية. وفي سنة 2013 قدمت مجموعة أخرى من القواعد لحوكمة الشركات للقطاع العام (Syed & Umer, 2018, pp. 35-37) وفي سنة 2016 أصدرت مبادئ لحوكمة شركات التأمين تتضمن الاحكام العامة حول متطلبات إعداد التقارير المالية بشكل أفضل وقواعد حول المديرين واجتماعاتهم

1) (SECP, 2016, p. 1). وفي سنة 2019 أصدرت لجنة الأوراق المالية والبورصات مدونة جديدة لحوكمة الشركات قائمة على منهج الامتثال و التفسير. حيث يوفر هذه المنهج للشركات فرصة للتعلم وتحسين معايير الحوكمة. مع شرح التقدم المحرز نحو الامتثال للحكم مع ضمان الشفافية (PWC, 2019, p. 2). وتطبق هذه المعايير في قطاع التكافل في باكستان حوالي 5 شركات للتكافل بحجم أصول قدر ب 16 مليار روبية في سنة 2015، حيث يتم تنظيم أعمال التكافل من خلال قانون الشركات لسنة 1984 وقانون التأمين لسنة 2000 وقواعد شركات التكافل لسنة 2005، و (Hanifi & Abdullah, 2017, p. 129)

خاتمة:

تعتبر الصناعة المالية الإسلامية من الصناعات الحديثة التي عرفت نمو كبير خلال العقود الأخيرة، وما يميز هذه الصناعة عن نظيرتها التقليدية هو بعدها الشرعي وإمتثال مؤسساتها المالية لأحكام الشريعة الغراء. أثبتت صناعة تكافل جودتها وكفاءتها كبديل للتأمين التجاري، عملت على بعث الطمأنينة والاستقرار والأمن لدى عملائها. إلا أنها تواجه عدة مخاطر كغيرها من الشركات التقليدية، هذا ما أوجب على شركات التأمين التكافلي تطبيق أنظمة رقابية فعالة ونظام حوكمة شرعية، تحت إشراف الهيئات الدولية للمؤسسات المالية الإسلامية، من أجل رفع أداؤها وتحسين كفاءتها وضمان استمرارها وتطورها.

ومن خلال دراستنا توصلنا إلى النتائج التالية:

- ✓ يختلف التأمين التكافلي عن التأمين التقليدي اختلاف فكر وطبيعة عقد وممارسة وليس اختلاف مسميات.
- ✓ تعتبر الحوكمة بمبادئها ومعاييرها وما تفترضه من شفافية ونزاهة صمام الأمان للمؤسسات المالية الإسلامية.
- ✓ تمثل الحوكمة من منظور إسلامي حماية شاملة لجميع الأطراف ذوي المصلحة في شركة التأمين التكافلي، في حال تم تطبيقها من خلال نظام فعال.
- ✓ تتميز شركات التأمين التكافلي بتعدد صيغ إدارتها لعملياتها التأمينية (صيغة المضاربة، صيغة الوكالة، الصيغة الهجينة، صيغة الوقف) يسهم هذا في تسويق منتجاتها وتحقيق هدفها التجاري.
- ✓ تقوم حوكمة شركات التأمين التكافلي على مجموعة من الأسس هي العدل، الشورى، المسؤولية، المساءلة والشفافية.
- ✓ أصدرت العديد من الهيئات الدولية للرقابة على الأعمال الإسلامية مثل هيئة المحاسبة والمراجعة للشركات المالية الإسلامية ومجلس الخدمات المالية الإسلامية مجموعة من المعايير، التي تتناسب وطبيعة عمل هذه المؤسسات.
- ✓ تقوم هيئة الرقابة الشرعية بدور جد مهم لتعزيز دورها الرقابي، في شركات التأمين التكافلي.
- ✓ يسهم التدقيق الشرعي في تجنب المؤسسة للمخاطر الشرعية، وكشف المخالفات بصورة فورية إبلاغ الإدارة بها وتصحيحها واقتراح بدائل.
- ✓ تعمل مختلف الدول محل الدراسة ماليزيا، قطر، السعودية وباكستان على اعتماد الحوكمة الشرعية كعنصر أساسي في مؤسساتها المالية الإسلامية، وهذا لدعم نموها وتحسين أدائها وضمان استمراريتها.

كما توصلت هذه الدراسة إلى جملة من التوصيات نذكرها كما يلي:

- ✓ العمل على توحيد معايير الحوكمة الشرعية من قبل الجهات الداعمة للصناعة المالية الإسلامية، ويتم تطبيقها من قبل كل المؤسسات المالية الإسلامية في العالم.
- ✓ العمل على إيجاد هيئة شرعية عليا في كل البنوك المركزية وهذا من أجل توحيد الفتوى والمعايير وأطر العمل في المؤسسات المالية الإسلامية.
- ✓ مراعاة المؤسسات المالية الإسلامية من قبل البنوك المركزية في التشريعات والقوانين وكذا المراقبة في الدول ذات نظام مالي مزدوج.

المراجع

- 1- AAOIFI هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. (2010). المعيار الشرعي رقم 26 للتأمين الإسلامية. البحرين.
- 2- ifsb مجلس الخدمات المالية الإسلامية. (2009). المبادئ الإرشادية لضوابط التأمين التكافلي . كوالالمبور، ماليزيا.

- 3- IFSB مجلس الخدمات المالية الإسلامية. (2018). المعيار رقم 20 العناصر الأساسية في عملية المراجعة الرقابية لشركات التكافل (قطاع التأمين الإسلامي). كولالمبور (ماليزيا).
- 4- ISRA الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية. (2013). النظام المالي الإسلامي المبادئ والممارسات. الرياض، السعودية: كرسي سابك لدراسات الأسواق المالية الإسلامية.
- 5- هيئة قطر للأسواق المالية. (2017). نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية. قطر .
- 6- إبراهيم عبد اللطيف العبيدي. (2013). حقيقة الفرق بين التأمين التجاري والتأمين التعاوني (دراسة مختصة). دبي، الإمارات العربية المتحدة: دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري إدارة البحوث.
- 7- أحمد علي خضر. (2012). حوكمة الشركات . الإسكندرية، مصر: دار الفكر الجامعي.
- 8- أسعد م. ا. (2015). أثر تطبيق آليات الحوكمة المفصح عنها على الأداء المالي دراسة نظرية تطبيقية على شركات المساهمة في المملكة العربية السعودية)مذكرة ماجستير .(كلية الشريعة والدراسات الإسلامية :جامعة أم القرى (السعودية).
- 9- الآية 135 سورة النساء، القرآن الكريم .
- 10- الشركة الإسلامية القطرية للتأمين. (2019)، تقرير الحوكمة السنوي . قطر .
- 11- المعهد المالي. (2016)، مدخل إلى أساسيات التأمين . الرياض (المملكة العربية السعودية).
- 12- الناهض، ع. ا. & صوالحي، دي. (2017). نظرية الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية مفهومها ومستنداتها، ومشكلاتها، ومبادئها، ومركزاتها، . معهد البنوك والتمويل الإسلامي ،ماليزيا :الجامعة الإسلامية العالمية الماليزية .
- 13- بورمة، ه. (2017). الحوكمة المؤسسية وتطبيقاتها في البنوك الإسلامية(أطروحة دكتوراه)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير :جامعة المسيلة.
- 14- بيت المشورة للاستشارات المالية. (2017)، التمويل الإسلامي في دولة قطر . قطر .
- 15- جزر م م. (2016)، تقييم ممارسات حوكمة الشركات وأثرها على مستوى أداء الشركات في ظل اختلاف هياكل الملكية :دليل من الشركات المدرجة بالسوق المالية السعودية .مؤتمر التنمية الإدارية في ظل التحديات الاقتصادية .الرياض (المملكة العربية السعودية).
- 16- حسام الدين غضبان. (2015). محاضرات في نظرية الحوكمة (الإصدار الأول)، عمان، الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع.
- 17- حسان حسين حامد. (2010). التأمين على الحياة والسيارات والحق التعويضي والجهة المستفيدة في التأمين على الحياة. مؤتمر التأمين التعاوني، أبعاده وآفاقه وموقف الشريعة منه. الأردن: الجامعة الأردنية.
- 18- حسن يوسف داوود. (1996). الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية. القاهرة، مصر: المعهد العالي للفكر الإسلامي.
- 19- خولة النوباني، و عبد الله صديقي. (2016). حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية. الرياض، السعودية: كرسي سابك لدراسات الأسواق المالية الإسلامية.
- 20- رياض الخليفي. (2005). هيئات الفتوى والرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية بين النظرية والتطبيق. المؤتمر العلمي الرابع عشر للمؤسسات المالية الإسلامية " معالم الواقع وآفاق المستقبل". كلية الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة.
- 21- سامر مظهر قطقجي. (2008). التأمين الإسلامي التكافلي أسسه ومحاسبته. حلب، سوريا: شعاع للنشر والعلوم.
- 22- سعيد بوهرواء، و حليلة بوكروشة. (2015). حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية دراسة تجربة البنك المركزي الماليزي. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية (02).
- 23- شندي، ا. (2019). أهداف الرقابة الشرعية على المؤسسات الإسلامية. هيئة الرقابة الشرعية، فلسطين: شركة التكافل للتأمين.
- 24- شوقي بوقربة. (2010). الحوكمة في المصارف الإسلامية. حوار الأربعاء (مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي) .
- 25- عاطف أبو هرييد. (2013). الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية ودور هيئات الرقابة الشرعية في تعزيزها. المؤتمر الثالث للعلوم المالية والمصرفية " حاكمية الشركات والمسؤولية الاجتماعية: تجربة الأسواق الناشئة". الأردن: جامعة اليرموك.
- 26- عبد اللطيف محمود آل محمود، و حمدفارق الشيخ. (2018). دور هيئات الرقابة الشرعية المركزية في معالجة النقص التشريعي . ، ملتقى بنك البحرين الإسلامي الثاني البنوك الإسلامية بين المعايير الشرعية والقوانين المطبقة. البحرين.
- 27- عطية، ع. ا. (2017). مفاهيم الرقابة والتدقيق والمراجعة والامتثال الشرعي بين النظرية والتطبيق. المؤتمر السادس للتدقيق الشرعي على البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية .اسطنبول (تركيا):شركة شوري للاستشارات الشرعية.

- 28- علاء البديري. (2017). إطار مقترح لمبادئ الحوكمة من منظور إسلامي في تحسين عمل المراجع الداخلي في البنوك الإسلامية (مذكرة ماجستير). المنصورة، مصر، كلية التجارة: جامعة المنصورة.
- 29- علي محي الدين القره داغي. (2010). التأمين الإسلامي دراسة فقهية تأصيلية مقارنة بالتأمين التجاري مع التطبيقات العملية. بيروت، لبنان: دار البشائر الإسلامية.
- 30- كاثرين هليلينج، و جون سوليفان. (2002). غرس حوكمة الشركات في الاقتصاديات النامية والصاعدة والانتقالية. القاهرة، مصر: مركز المشروعات الدولية الخاصة.
- 31- محمد تقي العثماني. (2013). بحوث في قضايا فقهية معاصرة. دمشق، سوريا: دار القلم.
- 32- محمد زيدان. (2009). تفعيل دور الرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية. مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول. دبي (الإمارات العربية المتحدة): دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري.
- 33- محمد عمر جاسر. (2009). التدقيق الشرعي الخارجي. المؤتمر الأول للتدقيق الشرعي. الكويت: شركة شوري للاستشارات الشرعية.
- 34- محمد فرحان، و محمد أمين قائد عبد القادر. (2014). الحوكمة في المصارف الإسلامية اليمينة دراسة تطبيقية. دراسات اقتصادية اسلامية ، 20 (02).
- 35- محمد نادر مرعي. (2017). حوكمة الشركات العائلية في دولة قطر : التحديات والبدائل (مذكرة ماجستير). كلية القانون، قطر: جامعة قطر .
- 36- مشعل ع ، ع ، ا. (2016). هيئة الرقابة الشرعية العليا تجارب مقارنة وإطار مقترح. مؤتمر العمل المصرفي والمالي الإسلامي السنوي بعنوان المالية الإسلامية في اقتصاد ما بعد النفط. البحرين :هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.
- 37- مشعل ع ، ا. & .، حجل ع ، (2013). برنامج التدقيق الشرعي على شركات التأمين الإسلامي. مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية. (16)
- 38- مصرف قطر المركزي. (2017). التعليمات التنفيذية لشركات التأمين. قطر.
- 39- مصطفى الزرقاء. (1984). نظام التأمين حقيقته، والرأي الشرعي فيه. بيروت، لبنان: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع.
- 40- مؤسسة النقد العربي السعودي. (2018). تقرير سوق التأمين السعودي. الرياض (المملكة العربية السعودية): الإدارة العامة للرقابة على شركات التأمين.
- 41- مؤسسة النقد العربي السعودي. (2015). لائحة حوكمة شركات التأمين. الرياض (المملكة العربية السعودية): الإدارة العامة للرقابة على شركات التأمين.
- 42- موسى آدم عيسى. (2017) ، أفضل الممارسات في الشكل الإداري للتدقيق الشرعي. المؤتمر السادس للتدقيق الشرعي على البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية. اسطنبول (تركيا): شركة شوري للاستشارات الشرعية.
- 43- موسى مصطفى القضاة. (2011). حقيقة التأمين التكافلي. الندوة الدولية حول شركات التأمين التقليدي ومؤسسات التأمين التكافلي بين الأسس النظرية والتجربة التطبيقية. سطيف: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة سطيف.
- 44- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية إ. (2015). المحاسبة والمراجعة والحوكمة والأخلاقيات. المنامة (البحرين): دار الميمان للنشر والتوزيع.
- 45- يونس صوالحي. (2015). حوكمة شركات التأمين الإسلامي. مؤتمر التأمين الإسلامي "واقع وآفاق تطوير قواعد التأمين الإسلامي". أبو ظبي، الإمارات.

- 1- Abdul Hamid, M., Ithnain, S., & Abd Rahman, I. (2016). **Detarmenat of demand for Takaful cash Waqf in Malaysia**. Journal of Advance Research in Business and management studies , 5 (1).
- 2- Akhter, W. (2012, July). **Takaful Models and Global Practices**. Munich Personal Repec Archive papaer no 40010 , 12.
- 3- Baharudin, D., & Marimuthu, M. (2019). **Comparison of MCGG 2012 and MCGG 2017 : board tenure and board independence across the malaysian oil and Gas Plcs**. Business management and Strategy , 10 (2).
- 4- Hanifi, M., & Abdullah, I. (2017, jan-mar). **An evaluation of takaful insurance : case of pakistan**, journal of islamic economics banking and finance , 13 (1).

- 5- Htay, S., & Salman, S. (2013, decembre). *Shari'ah and Ethical Issues in the practice of the Modified mudharabah family takaful model in Malaysia*. International journal of trad economics and finance , 4 (6).
- 6- Kabati, M. (2017). *External Shari'ah auditing: new perception and key modern applications*. AAOIFI 15th Annual Shari'ah Boards Conference under the auspices of Central Bank of Bahrain. Bahrain: AAOIFI.
- 7- Naimi, M., Nor, M., & Suhaimi, I. (2017). *Corporate governance and risk management in Malaysia*. 8 th international coference of the asian academy of applied business (AAAB).
- 8- PWC, P. (2019). *the listed companies (code of corporate governance) regulation*. Pakistan.
- 9- salman, S., Ab, H., & Htay, S. (2015). *Takaful (islamic insurance) : when we started and where we are now*. international journal of economics finance and management sciences , 3 (5-2).
- 10- Samza, f., Bilal, M., & Ishtiaq, M. (2019, october-december). Shari'ah *Compliant Corporate Governance*. journal of Managerial sciences , 14 (4).
- 11- SECP. (2016). *code of corporate governance for insurers* . pakistan.
- 12- Securities commission malaysia, s. (2011). *corporate governance blueprint : towards excellence in corporate governance*. Kuala lumpur.
- 13- Syed, k. s., & Umer, F. (2018). *corporate governance in pakistan*. pakistan: Higher education commission.